

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجمعة 29 نوفمبر 2024

21

الجلسة الواحدة والعشرون

المحتوى

- 1- افتتاح الجلسة ومواصلة النظر في فصول مشروع
قانون المالية لسنة 2025..... 2246
- 2- رفع الجلسة..... 2247

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة الثانية وعشرين دقيقة من مساء يوم الجمعة 29 نوفمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لمواصلة النظر في فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

افتتاح الجلسة

ومواصلة النظر في فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

استئناف الجلسة.

هناك ثلاث نقاط نظام: الأستاذة منال بديدة، الأستاذ محمد علي فنييرة، الأستاذ بدرالدين القمودي.

تفضلي الأستاذة منال بديدة، لها دقيقتان، المصدق للأستاذة منال بديدة رقم 13.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

من خلال نقطة نظام أردت أن أقول للزملاء بأنه حقيقة قانون المالية الحالي حملناه أكثر مما يمكن أن يتحملة، حقيقة الكثير من التعديلات والفصول الإضافية ليس مجالها قانون المالية الحالي، مجالها مبادرات تشريعية. قانون المالية زملاء هو وثيقة فنية نحدد فيها توازنات الدولة، نرخص بالنفقات والمداخيل وتدخّل فيه الوزارة بعض القواعد لتبسيط الاجراءات مثلا أو للتخفيف من العبء الجبائي ونحن نقدم بعض المقترحات سواء تعديلات أو اضافات فيما يتماشى مع توجهات الدولة.

فأنا أريد هنا أن أعرج على موضوع "Compte en devise" الذي وقفنا عنده البارحة، نحن السيد الرئيس أكبر انجاز والانجاز الوحيد يمكن الذي توارثناه من وقت بورقيبة وبن علي وبعد الثورة هو استقرار الدينار التونسي. الزملاء، فتح حساب بالعملة هو مقن منذ 2007 وندعوكم إلى الاطلاع على المنشور 4 لسنة 2017 عن محافظ البنك المركزي الذي نصص فيه على الشروط والاجراءات لفتح العملة.

الزملاء، هناك ثلاث مخاطر تنتج عن تمرير هذا الفصل، الأمر الأول يمكن أن يضرب استقرار الدينار التونسي، الأمر الثاني ستصبح لدينا سوقا سوداء للعملة بالقانون، نحن نقن حتى تكون لنا سوقا سوداء للعملة، الأمر الثالث الزملاء ستكون هناك إمكانية تبيض الأموال وأنا أدعوكم بكل لطف أن لا تصادقوا على هذا الفصل ونذهب في نفس توجه السيدة الوزيرة مع الشكر الجزيل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد علي فنييرة تفضل.

السيد محمد علي فنييرة

شكرا سيدي الرئيس،

لا أعرف لماذا اليوم عندما نتحدث عن العملة الأجنبية تخافون وترتعبون، نتحدث عن شبابنا اليوم، مثلما مررنا اليوم صفة المبادر الذاتي "freelancer"، اليوم يجب أن نستكمل، هذا "c'est un complément"، اليوم هذا القانون يسمح لكل تونسي مقيم بالدولة

التونسية أن يفتح حساب بالعملة صعبة، اليوم شبابنا التونسيون في حاجة إلى هذه الحسابات حتى يتمكنوا من أن يدخلوا أموالهم بالخارج، اليوم "les freelances" يعملون ولا يستطيعون إدخال أموالهم وتضطروهم لإدخال أموالهم بطرق غير قانونية، اليوم نحن موجودين حتى نشرع لهذا القانون، هذا القانون سيسهل لهم إدخال أموالهم، هذا ما ينفع شبابنا، اليوم الشباب يمثل 40% من الشعب الذي يعيش معنا، اليوم يجب أن نعطيهم صفة المبادر الذاتي ونعطيهم "Compte en devise" اليوم عندما جلبنا "PayPal" قلتم لا واليوم عندما نقترح "Compte en devise" تقولون لا.

اليوم لا تريدون الثورة التشريعية، اليوم هذا المجلس جاء حتى يقوم بثورة تشريعية، مجلة الصرف التي قلتم أنكم ستترسلوها لم تأت، اليوم أتركوا الشباب يعمل، أتركوا الشباب يثمر، أتركوا الشباب يدخل "devises" للبلاد، يكفي من غلق البلاد، إن أردتم أن نقوم بالرقابة، الرقابة لا يمكن أن تكون رقابة قبلية، الرقابة رقابة بعدية تقوم بها لجنة التحليل المالية، شبابكم اليوم تريدونه أن يموت، لا تريدونه أن يخدم دولته، أتركوه ليحقق نسب النمو في هذه الدولة.

"Les compte en devise" حق لكل شاب يعيش في الدولة التونسية وأنتم من دوركم أن تصوتوا على قوانين تعطي ثورة تشريعية للدولة التونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد بدرالدين القمودي.

السيد بدرالدين القمودي

شكرا سيدي الرئيس،

بالأمس تم رفض المصادقة على الفصل 64 الذي تقدمت به جهة المبادرة مشكورة في اتجاه تشديد العقوبات على المهربين ونحن ندرك ما لهاته الظاهرة من مخاطر على اقتصادنا، على أمننا، على أمننا الصحي ولا يمكن بأي حال من الأحوال في هاته الظروف أن نرفض تشديد العقوبات على هاته الفئة، لا يوجد أي مبرر...

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدق)

نعم هذه نقطة نظام واليوم لا أقدم لك درسا ولا يمكن أن ندافع على المهربين هنا واليوم حتى في وسائل التواصل الاجتماعي بتنا برلمانا يدافع على "الكنطرية"، من هذا المنظور -أرجوك اسمعني- أدعو جهة المبادرة بناء على الفقرة 2 من الفصل 122 إلى إعادة طرح هذا الموضوع وكل نائب يتحمل مسؤوليته في علاقة بهذا البند.

من غير معقول في هذا الظرف الاقتصادي ونحن ندرك المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لهاته الفئة أن لا نشدد العقوبات كما دعت إلى ذلك جهة المبادرة مشكورة مجددا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ هشام حسني، له دقيقتان.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، نقاط النظام تكون فيما يخص سير الجلسة العامة لكن الآن نقاط النظام تأخذ لتوجيه التصويت وكأننا عدنا

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب لشعب

رفعت الجلسة إلى يوم غد على الساعة العاشرة صباحا.

(كانت الساعة الثانية وخمس وثلاثين دقيقة مساء)

إلى النقاش العام وهذا غير معقول سيدي الرئيس، إذا كان هناك نقطة نظام يجب أن تتعلق بسير الجلسة لا غير، هناك الرأي مع والرأي ضد ثم التصويت وهنا في التصويت ملاحظة بالله زملاء نحكم ضمائرنا، نحن انتخبنا الشعب التونسي ليس لنخدم مصالح رجال أعمال معينين، فما لاحظته في بعض الفصول الواردة سواء الاضافية أو مقترحات التعديل تخدم بعض الفئات فقط. ربما الزملاء قدموها بحسن نية لكن نحذر من اللوبيات التي تخدم في البرلمانات، هذه موجودة في كل العالم لكن نحن على الأقل نكون متحصنين منها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، سيدة وزيرة المالية تفضلي.

نستمع إلى بعضنا بالله من فضلكم.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الرئيس، نحن مثلما تعرفون البارحة ناهزنا على الانتهاء من المشروع المقترح من قبل لجنة المالية وأتممناه البارحة ولم يبق إلا فصلا على أساس أننا البارحة واليوم عملنا في لجنة المالية للنقاش وتصفية الفصول الإضافية التي تقدم بها السادة والسيدات النواب، حسب العدد الموجود في الوثيقة يبدو لي 104 أو يفوق 104 فصلا إضافيا سيدي الرئيس التي كانت محل نقاش خلال جلستين مع لجنة المالية البارحة وهذا الصباح ومن بين 104 فصلا هناك 20 فصلا السيد الرئيس اتفقنا حولهم وتم سحيمهم من الفصول الإضافية المقترحة بما معنى بقي 84 فصلا إضافيا ستعرض على الجلسة العامة.

هنا أريد أن أوضح مسألة سيدي الرئيس، خلال هاتين الجلستين التي كانت جلسات مطولة، فيها عديد النقاش، توضيح من الوزارة، أنا التي أشرفت على هذه الاجتماعات وأنا من أردت أن أوضح للسيدات والسادة النواب، الأمر يتعلق بفصول مخالفة للفصل 69 من الدستور، الأمر يتعلق بفصول مخالفة للفصل 49 من الدستور، الأمر يتعلق بفرسان خزينة "cavaliers budgétaires" التي لا يمكن أن تكون في قانون المالية، الأمر يتعلق بمبادرات تشريعية تندرج في إطار قوانين خصوصية ليست من مجال قانون المالية.

كل هذه الفصول أنا كنت مع السيدات والسادة النواب المحترمين خلال الجلستين قدمت كل التوضيحات والحقيقة هناك فصول أصر بعض النواب على تمريرها في الجلسة العامة، أنا أقول السيد الرئيس في الحقيقة بودنا كجهة مبادرة، كوزارة اليوم مساء، أطلب منك السيد الرئيس وأستسمح الجميع في أن نرفع الجلسة ويجب عقد جلسة عمل مع زملائي في الوزارة ونرى من الآن إن شاء الله إلى صباح الغد حتى نجد حلا لأن 84 فصلا السيد الرئيس منها فصول تندرج ضمن التحفظات التي تقدمت بها خلال الجلسات، لذا بودي السيد الرئيس إذا سمحت غدا نستأنف الجلسة العامة لمناقشة الإضافات.

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : "مداولات مجلس نواب الشعب" يقع :

بمصلحة وكالة المقايض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينار واحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :

بالجمهورية التونسية : 17 دينارا

بالخارج : 20 دينارا

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكالة المقايض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس
نواب الشعب والمسعى " حساب دعم النشاط الفكري لمجلس نواب الشعب".